الأزمة السياسية الليبية و انعكاساتها على إيرادات النفط: تحديات الاستقرار الاقتصادي والطاقة (2011-2025)

Libya's Political Crisis and Its Impact on Oil Revenues: Challenges to Economic and Energy Stability (2011-2025)

حمزة حسن محمد عليه *

مدرسة الدراسات الإقليمية والدولية، قسم الدراسات الاستراتيجية، الأكاديمية الليبية، ليبيا.

hamzaalia361@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2026/01/29 تاريخ القبول: 2026/04/04

****

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الأزمة السياسية على الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط بأكثر من 95% من إيراداته الحكومية، وكيف شكّل هذا الاعتماد هشاشة هيكلية عميقة، وتتناول الدراسة التحولات الجذرية التي أعقبت ثورة 2011 والأزمة السياسية المتمثلة في الانقسام الحكومي والصراعات المسلحة وتداعياتها على إنتاج النفط وصادراته، بالإضافة عن انعكاسات ذلك على الموازنة العامة ومؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار العملة الوطنية، كما تستعرض تقلبات الإنتاج النفطي خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2025 وما نتج عنه من تحديات متراكمة أعاقت الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار الاقتصادي؛ إيرادات النفط؛ العجز المالي؛ الأزمة السياسية؛ ليبيا.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of the political crisis on the Libyan economy, characterized as a rentier state in which oil revenues account for more than 95% of government income — a structural dependency that has engendered profound economic fragility. The study examines the radical transformations that followed the 2011 revolution, focusing on the political crisis manifested in governmental division and armed conflicts, and their repercussions on oil production and exports. It further investigates the implications of these developments on the public budget, macroeconomic indicators, and the stability of the national currency. Additionally, the study reviews the fluctuations in oil production over the period from 2011 to 2025 and the resulting accumulation of challenges that have impeded economic stability in Libya.

Key words: Economic Stability; Oil Revenues; Fiscal Deficit; Political Crisis; Libya.

* حمزة حسن محمد عليه

مقدمة:

تصنف ليبيا باحتياطاتها النفطية الضخمة ضمن أكبر الدول المنتجة للنفط في أفريقيا، نموذجا حيا للدول الريعية التي يهيمن النفط على اقتصادها بنسبة تفوق 95% من إيرادات الموازنة العامة، مع غياب شبه تام لقاعدة إنتاجية متنوعة أو ضريبية فاعلة. إذ شهدت ليبيا في المرحلة الممتدة بين عامي 2000 و2010 ازدهارا نسبيا مدفوعا بارتفاع أسعار النفط عالميا، حيث بلغ الإنتاج النفطي نحو 1.65 مليون برميل يوميا عام 2010، وسجّلت الموازنة العامة فوائض مالية معتبرة. غير أن هذا الازدهار ظل سطحيا، إذ كرّس الاعتماد الأحادي على ريع النفط دون توجيه جاد نحو التنويع الاقتصادي، وأفرز دولة توزيعية تغذي مواطنيها بالدعم والرواتب بدلا من بناء اقتصاد منتج، مما جعلها عرضة للصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء. لكن منذ اندلاع الأزمة السياسية في فبراير 2011، أدت الانقسامات المؤسسية والصراعات المسلحة إلى إغلاقات متكررة للحقول والموانئ النفطية، مما أسفر عن خسائر اقتصادية هائلة تقدر بمئات المليارات من الدولارات، وتقويض الاستقرار الاقتصادي والطاقوي على المدى الطويل. ومن خلال ما سبق ذكره نطرح السؤال التالي: **كيف أثرت الأزمة السياسية المستمرة في ليبيا على إيرادات النفط، وما انعكاسات ذلك على الاستقرار الاقتصادي وقطاع الطاقة في ظل الاعتماد الأحادي على هذه الموارد؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ **ما طبيعة الدولة الريعية وكيف كرّس النظام الليبي قبل 2011 الاعتماد على عائدات النفط؟**
- ✓ **ما أبرز مراحل الأزمة السياسية الليبية، وكيف أثرت الانقسامات المؤسسية والصراعات المسلحة على إنتاج النفط وتصديره؟**
- ✓ **ما حجم الخسائر المتراكمة في الإيرادات النفطية خلال الفترة (2011–2025) وكيف أثرت في مؤشرات الاقتصاد الكلي؟**
- ✓ **ما الانعكاسات المباشرة لتراجع الإيرادات النفطية على الموازنة العامة واستقرار الدينار الليبي ومستوى المعيشة؟**

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل العلاقة السببية بين الاضطرابات السياسية والإيرادات النفطية؛
- ✓ تقييم تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- ✓ اقتراح سياسات لتحقيق الاستقرار والتنمية.

وللإلمام الجيد بالموضوع اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوم ببيانات زمنية (2010-2025) من المصرف المركزي الليبي ووزارة المالية وشركة النفط الوطنية، مع توظيف أدوات التحليل الكمي والمقارن لرصد التطورات عبر الزمن.

وكانت خطة الدراسة كالتالي: المبحث الأول: الإطار النظري؛ المبحث الثاني: تطور الأزمة وأثرها على النفط؛ المبحث الثالث: تحليل الإيرادات والاقتصاد الكلي وأخيرا خاتمة تضمنت التحديات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

في سياق الدول الريعية التي تعتمد على النفط في اقتصادها الوطني، يبرز الإطار النظري كأداة أساسية لتفكيك العلاقات المترابطة بين الاستقرار السياسي، تدفقات الريع النفطي، والتوازنات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: نموذج الدولة الريعية؛ الأسس النظرية والتطبيق الليبي.

إن نموذج الدولة الريعية أحد أبرز الإطارات التحليلية في الاقتصاد السياسي لتفسير ديناميات الدول النفطية، حيث يركز على كيفية تحول الريع الخارجي (النفط بشكل أساسي) إلى آلية توزيعية تهيمن على الاقتصاد والسياسة.

الفرع الأول: الجذور التاريخية والإطار المفاهيمي.

يُمثِّل مفهوم "الدولة الريعية (Rentier State) "إحدى الإسهامات الرئيسية في علم الاقتصاد السياسي المقارن، حيث طُرِحَ لأوَّل مرة على يد حسين مهداوي في بحثه الرائد "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States" (1970)، الذي ركَّز على تجربة إيران ما قبل الثورة الإسلامية. يُعَرِّفُ مهداوي الدولة الريعية بأنها الكيان السياسي الذي يستمدُّ أكثر من 40% من إيراداته العامة من مصادر خارجية غير ضريبية، مثل الريع النفطي أو المساعدات الدولية، مما يُحدث انقلاباً في العلاقة الاجتماعية-السياسية التقليدية بين الحاكم والمحكوم، هذا الريع بطبيعته غير منتج، يُولِّدُ ديناميكيات توزيعية تُقَوِّضُ أسس التمثيل الديمقراطي.(No taxation, no representation)

وفي عقد الثمانينيات، قدم حازم بيبلاوي وجيوفاني لوتشاني صياغة ناضجة في كتابهما "The Rentier State" 1987، New York University Press، **(Mahdavy, 1970, pp. 428–467)**

حيث قسما النشاط الاقتصادي إلى محورين أساسيين:

- **المحور المنتج** :(Production-oriented)يعتمد على الجهد البشري والرأسمال المحلي (زراعة، صناعة).
- **المحور الريعي** :(Rentier-oriented)يولد خارجيا (النفط)، يوزع داخليا ويولد طبقة طفيلية تعتمد على الدولة كموزع أساسي. (Mahdavy, 1970, pp. 428–467)

الخصائص الجوهرية لهذا النموذج تشمل:

1. **ضمور الضرائب** :المواطن لا يساهم في الإيرادات، فلا يطالب بحقوق سياسية.
2. **الإنفاق الاجتماعي كأداة سياسية** :الدولة تشتري الولاءات عبر الخدمات المجانية والدعم.
3. **الاقتصاد غير المنتج** :سيطرة الاستيراد، ضعف القطاع الخاص، وهيمنة الدولة على التوزيع. (غليون، 1991)

ويؤدي الريع إلى **تفكك العقد الاجتماعي**، حيث تتحول الدولة إلى "موزعٍ خيِّر" بدلا من "مُنَظِّمٍ"، مما ينتج استقرارا مصطنعا ينهار مع أية اضطرابات خارجية.(Beblawi, 1987)

الفرع الثاني: التطبيق التاريخي والمعاصر على ليبيا

شكلت ليبيا تحت حكم معمر القذافي (1969-2011) النموذج الكلاسيكي للدولة الريعية ، حيث بلغ الاعتماد على إيرادات النفط 97% من إيرادات الموازنة العامة في ذروتها خلال السبعينيات ، والحقيقة بلغت 99.2% عام 1974 مقارنة بمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي أقل من 4% في 2024، مع غياب تام للضرائب الشخصية والعامة، واستبدالها بإنفاق ريعي شامل يشمل التعليم والعناية الصحية مجانا، ودعم الوقود بنسبة 100%، والإسكان المدعوم ، ما أدى إلى استقرار سياسي مصطنع امتد 42 عاما عبر ولاءات مشروطة للقبائل والفصائل (سامر، 2006)، أما في المرحلة ما بعد 2011، فقد شهدت ليبيا تفكك العقد الريعي نتيجة انهيار النظام القذافي، حيث تحول الريع النفطي من أداة استقرار إلى سلاح للصراع بين الفصائل المتنازعة ، حيث تم إغلاق حقل الشرق (2013) من قبل حراس المنشآت البترولية للضغط السياسي ، مخفضة الإنتاج من 1.6 مليون برميل/يوم (2010) إلى 50 ألفا (2011) ، وبلغت الخسائر 600 مليار دولار منذ ذلك الحين، هذا التحول يبين كيف أن العائدات النفطية المتقلبة – من 3.3 مليون برميل/يوم (ذروة 1970) إلى 1.283 مليون (أكتوبر 2025) – تعزز الهشاشة الهيكلية ، حيث انخفض الفائض المالي من 4.6% إلى 1.7% من الناتج (2023-2024) ، ما يؤكد الحاجة لإصلاحات هيكلية للخروج من دورة الريع المدمر **(Eaton, 2018) (Fund., 2025)**

المطلب الثاني: فرضية لعنة الموارد – التناقضات التنموية والآليات الاجتماعية

بالاستناد إلى أدبيات الاقتصاد السياسي الريعي والدراسات التجريبية المعاصرة. يربط المبحث بين وفرة الريع الطبيعي (وخاصة النفطي) وبين أنماط هشّة من النمو، مع تفكك مؤسسي واجتماعي، بما يسمح لاحقًا بإسقاط الإطار على الحالة الليبية أو غيرها من الاقتصادات الريعية المشابهة

الفرع الأول: مفهوم لعنة الموارد والتناقض التنموي

إن لعنة الموارد هي إحدى الإشكاليات الجوهرية في الاقتصاد السياسي المعاصر، إذ تكشف عن مفارقة تنموية واضحة مفادها أن الوفرة في الموارد الطبيعية لا تؤدي بالضرورة إلى ازدهار اقتصادي أو تقدم اجتماعي.

أولا: مفهوم لعنة الموارد

إن المقصود بـ«لعنة الموارد» أو «مفارقة الوفرة» هي الفرضية التي ترى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية، خصوصًا غير المتجددة كالنفط والمعادن، تميل في المتوسط إلى تحقيق معدلات نمو أضعف، ونوعية مؤسسات أدنى، وتماسك اجتماعي أقل، مقارنة بدول فقيرة في الموارد. صاغ ريتشارد أوتي هذا المصطلح في أوائل التسعينيات لوصف فشل العديد من الاقتصادات المعدنية في تحويل الثروة الريعية إلى نمو مستدام، ثم عمّق ساشس ووارنر (1995، 2001) الاختبار القياسي للعلاقة السلبية بين الاعتماد على الموارد والنمو طويل الأجل..

ينطوي هذا التصور على تناقض تنموي جوهري: فالثروة التي يُفترض أن تكون رافعة للتنمية تصبح – في ظل أوضاع مؤسسية معينة – مصدر اختلال بنيوي اقتصادي، واختلال توازني في العقد الاجتماعي بين

الدولة والمجتمع. فبدلا من أن تستخدم الريوع لتطوير رأس المال البشري وتنويع القاعدة الإنتاجية، تعاد صياغة النموذج التنموي حول توزيع ريع خارجي هش، ما يخلق اعتمادا متبادلا بين دولة ريعية ومجتمع ريعي، ويضعف ديناميكية التنمية من الداخل. (Frankel, 2010)

ثانيا: التناقضات التنموية في الدول الغنية بالموارد

أظهرت دراسات قياسية عديدة أن الاقتصادات الغنية بالنفط غالبا ما تعاني من «نمو بلا تنمية»، أي ارتفاع نسبي لمعدلات الناتج في فترات الطفرة يقابله ضعف في مؤشرات التنمية البشرية، وتردي التعليم والصحة وتفاوتات حادة في توزيع الدخل والثروة. فقد أظهرت تحليلات على عينة من الدول المصدرة للنفط وجود علاقة ضعيفة أو حتى سالبة بين نصيب الفرد من الريع الهيدروكربوني ومؤشر التنمية البشرية، ما يعكس سوء توظيف العوائد في بناء القدرات الإنتاجية والإنسانية حيث تتجلى التناقض التنموي كذلك في هشاشة النمو و«قصر نَفَسه» (البيلاوي، 1991)، حيث يتعرض الاقتصاد لصدمات أسعار السلع الأولية بما يؤدي إلى دورات ازدهار وانكماش حادة، تزيد من تقلب العوائد العامة وتصعب رسم سياسة مالية مستقرة. كما تقترن هذه الهشاشة باختلال هيكلي في بنية الاقتصاد عبر تفاقم ظاهرة «المرض الهولندي»، أي انحياز عوامل الإنتاج والعملة الحقيقية لصالح القطاع الريعي على حساب القطاعات السلعية القابلة للتجارة، بما يضعف الصناعات التحويلية والزراعة ويكرس التبعية للاستيراد. **(Sachs, 2001, pp. 827–838)**

الفرع الثاني: الآليات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية

تشكل الآليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منظومة مترابطة تسهم في توجيه مسار التنمية والتحول داخل المجتمعات. فكل آلية منها تؤدي دورا تكامليا في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، واستقرار النظام السياسي، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

أولا: الآليات الاقتصادية: من الريع إلى الاختلال البنيوي

أول آليات لعنة الموارد ذات طبيعة اقتصادية محضة، حيث يؤدي تدفق الريع الخارجي الكبير إلى توسّع الإنفاق الحكومي الجاري، وارتفاع الأجور في القطاع العام، واتساع الواردات الاستهلاكية، مقابل ركود الاستثمار المنتج طويل الأجل. وتبرز هنا آلية «المرض الهولندي» التي حللها أوتي وساشس ووارنر وغيرهم، إذ تؤدي الطفرة الريعية إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وتدهور القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، الأمر الذي يقصيها تدريجيا من الأسواق المحلية والخارجية وعلى المدى المتوسط، تولّد هذه الديناميكية نمطا نموذجيا من عدم التنويع، ينعكس في تضخم قطاع الخدمات غير القابلة للتجارة (تجارة، عقار، إدارة) على حساب القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. وتؤكد المراجعات الببليومترية لأدبيات لعنة الموارد أن ارتباط الاعتماد على الموارد بتدني النمو يصبح أكثر وضوحا في البلدان التي تعاني من ضعف رأس المال البشري والقدرات التقنية والمؤسسات الاقتصادية، مما يبرز تداخل العامل الاقتصادي مع المؤسسي والاجتماعي. **(Corden, 1982, pp. 825–848)**

ثانيا: الآليات السياسية والاجتماعية: الدولة الريعية والعقد الاجتماعي

توضح نظرية الدولة الريعية أن تدفق الريع الخارجي يمنح الدولة قدرة استثنائية على تمويل نفسها من دون الاعتماد على الضرائب المحلية، ما يعيد تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع على أسس توزيعية ضريبية. فالدولة الريعية تمول جزء معتبر من المجتمع عبر التوظيف في القطاع العام، والدعم الواسع، والتحويلات النقدية، في مقابل ما يمكن وصفه بولاء سياسي أو على الأقل حياد اجتماعي، وهو ما يضعف الطلب المجتمعي على المساءلة والمشاركة الديمقراطية (الجابري، 2001). إن اجتماع هذه العوامل يؤسس لآليات اجتماعية متشابكة تتمثل في:

1) تكوّن شبكات زبائن ومحسوبية تعيد توزيع الريع عبر قنوات غير رسمية، بما يعمق الفوارق الطبقية والجهوية ويضعف الثقة في المؤسسات

2) تمييع المجال العام سياسيا عبر تحويل المواطنين إلى «رعايا ريعيين» يعتمدون على المنافع المباشرة للدولة بدلا من تنظيم أنفسهم في قوى اجتماعية إنتاجية ومستقلة، وهو ما يقوّض البنى الوسيطة من نقابات وجمعيات مهنية **(Beblawi, 1987, pp. 49–62)**

ثالثا: لعنة الموارد والصراع الاجتماعي–السياسي:

تطور مفهوم «اللعنة السياسية للموارد» لتوصيف كيف ساهم الريع في إنتاج أنماط استبداد ريعي من جهة، وصراعات مسلحة على التحكم في الموارد من جهة أخرى. تشير دراسات حول أفريقيا جنوب الصحراء ودلتا النيجر وغيرها إلى أن وجود ريع نفطي أو معدني كثيف في بيئة مؤسسات ضعيفة يزيد احتمالات العنف السياسي، سواء عبر تمويل جماعات متمردة أو عبر تنافس فصائل النخبة على السيطرة على جهاز الدولة. وعلى المستوى الاجتماعي، تنتج عن هذه الصراعات سلسلة من التمزقات البنيوية: نزوح واسع للسكان، تدمير للبنية التحتية، وانهيار للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، بما يحول لعنة الموارد من مسألة نمو اقتصادي ضعيف إلى أزمة تنموية شاملة. وتظهر بحوث في الصحة العامة والتنمية البشرية أن البيئات المتأثرة بلعنة الموارد تميل إلى تهميش الإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية لصالح مشاريع كبرى ذات «رؤية سياسية» عالية، ما يكرس لا مساواة صارخة في فرص الحياة بين الفئات والجهات. **(Collier, 2004, pp. 563–595)**

المبحث الثاني

تطور الأزمة السياسية الليبية و أثرها على النفط

إن تطور الأزمة السياسية في ليبيا منذ 2011 مرتبط عضويا بقطاع النفط، من حيث التحكم في الحقول والموانئ، وتسييس الإيرادات، واستعمال الإغلاقات والاعتصامات كأداة تفاوضية بين الفاعلين المحليين والدوليين.

المطلب الأول: مراحل تطور الأزمة السياسية الليبية

ارتبط انتاج النفط بعد 2011 بصورة مباشرة بديناميكيات الأزمة السياسية الداخلية، من انقسام المؤسسات إلى عسكرة الحقول والموانئ، حيث أصبح الاستقرار الاقتصادي الكلي رهينة لتفاهمات هشة

بين الفاعلين السياسيين والعسكريين حول تقاسم الريع، ما رسخ حلقة مفرغة بين عدم الاستقرار السياسي واهتزاز الإيرادات النفطية.

الفرع الأول: مرحلة الانتقال الأولى (2011–2014): من سقوط النظام إلى تعثر البناء المؤسسي

بعد سقوط نظام القذافي في 2011، تولى المجلس الوطني الانتقالي ثم المؤتمر الوطني العام إدارة مرحلة انتقالية اتسمت بضعف المؤسسات الرسمية وصعود الميليشيات المسلحة التي احتفظت بسلاحها وشرعيتها الثورية في آن واحد. خلال هذه الفترة، ورغم تعافي الإنتاج النفطي نسبيا في 2012–2013، برزت بوادر توظيف الحقول والموانئ كورقة تفاوض، حيث شهدت منطقة الهلال النفطي إغلاقات جزئية واعتصامات ذات طابع سياسي ومطلبي. وتوضح دراسات الاقتصاد السياسي لما بعد الثورات العربية أن غياب تسوية سياسية شاملة في ليبيا جعل المؤسسات الانتقالية عاجزة عن دمج الفاعلين المسلحين في هياكل الدولة، ما فتح الباب أمام تنافس مبكر على السيطرة على موارد النفط وإدارتها. وقد شكل هذا التنافس بذرة للانقسام المؤسسي اللاحق، إذ بدأت تظهر شبكات مصلحية تربط بين قادة الميليشيات، والقيادات المحلية، وبعض النخب السياسية والإدارية المتحكمة في تدفقات الريع النفطي. **(Mezran, 2017)**

الفرع الثاني: مرحلة الانقسام المؤسسي والحرب الأهلية(2014-2020)

كانت انتخابات 2014 نقطة تحول مفصلية، أدت إلى انقسام حاد بين سلطتين متنافستين: مجلس النواب المنعقد في طبرق مدعوم بما عرف لاحقا بالجيش الوطني الليبي، والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته ثم حكومة الإنقاذ في الغرب، قبل أن تتشكل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا في طرابلس. هذا الانقسام أنتج ثنائية في المؤسسات السيادية (حكومات، برلمانان، مصرفان مركزيان) وانعكس مباشرة على قطاع النفط من خلال نزاع على شرعية المؤسسة الوطنية للنفط وطبيعة التصرف في الإيرادات وخلال هذه المرحلة، استخدمت إغلاقات الحقول والموانئ في منطقة الهلال النفطي كأداة ضغط رئيسية، سواء من قبل مجموعات حرس المنشآت النفطية أو من جانب قوات الجيش الوطني الليبي، مما أدى إلى توقفات متكررة في الإنتاج، أبرزها حصار 2013–2014 وحصار 2016 والحصار الأشمل الذي دام ثمانية أشهر في 2020 (حسين، 2022). قدرت المؤسسة الوطنية للنفط والخبرات الدولية خسائر هذه الإغلاقات بعشرات المليارات من الدولارات، فضلا عن الأضرار الفنية للبنية التحتية وتراجع ثقة الشركاء الدوليين، ما عمق هشاشة المالية العامة، ويشار إلى أن استقرار إنتاج النفط الليبي كان يمكن أن يرفع معدلات النمو ويخفض العجز المالي بشكل ملموس، غير أن تواصل الصراع السياسي بعد 2014 قلب هذه التوقعات عبر إدخال صدمات متكررة في جانب العرض النفطي. وتظهر تحليلات لاحقة في تقارير البنك الدولي أن النموذج الريعي الليبي، في ظل الانقسام المؤسسي، أصبح أكثر هشاشة، بانخفاض قدرة الدولة على استخدام السياسة المالية كأداة للاستقرار بسبب عدم انتظام التدفقات النفطية. **(Mezran, 2017)**

الفرع الثالث: مرحلة محاولات التسوية واستمرار توظيف النفط في الصراع(2020-2025)

أفضت ضغوط دولية وإقليمية، خاصة عبر مسار برلين ومحادثات الأمم المتحدة، إلى توقيع وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في 2021، ما سمح بارتفاع تدريجي في الإنتاج النفطي إلى مستويات قاربت 1.2 مليون برميل يوميا في 2022–2023. غير أن غياب حل جذري لمسألة توحيد المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، أبقى النفط رهينة لتجاذبات سياسية ومالية بين الشرق والغرب، انعكست في إغلاقات متقطعة وتهديدات متكررة بوقف الإنتاج. وقد وثقت تقارير البنك الدولي أن سنوات 2020–2022 شهدت مزيجا من الانتعاش النفطي المؤقت والتقلبات الحادة، حيث أدت بعض الإغلاقات المحلية والاضطرابات الأمنية إلى خفض الإنتاج لفترات، ما انعكس على الإيرادات العامة وسلاسل الإمداد في السوق المحلية للوقود. وتبرز دراسات حديثة في الاقتصاد السياسي الليبي أن القوى المحلية والإقليمية استمرت في استخدام ورقة النفط للتأثير على مسارات التسوية السياسية، سواء عبر الضغط لإعادة توزيع الإيرادات أو عبر تعطيل مسارات توحيد المؤسسات، في حين شهد عام 2024 تجليا جديدا لارتباط الأزمة السياسية بقطاع النفط، من خلال الخلاف الحاد حول رئاسة المصرف المركزي الذي دفع قوى في الشرق إلى إطلاق حملة إغلاقات واسعة للحقول والموانئ منذ أواخر أغسطس. ووفق بيانات المؤسسة الوطنية للنفط، أدت هذه الإغلاقات إلى فقدان نحو 63% من الإنتاج، حيث انخفض من 1.2 مليون برميل يوميا في يوليو إلى 591 ألف برميل يوميا في نهاية أغسطس، ما اعتبر أسوأ أزمة إنتاج منذ صيف 2022. كما كشفت التحليلات أن هذه الإغلاقات لم تكن مجرد احتجاجات مطلبية، بل أداة تفاوض مباشرة في صراع النفوذ على إدارة الإيرادات داخل المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وعلاقة كل منهما بالحكومتين المتنافستين في الشرق والغرب. كما تظهر البيانات أن هذا النمط من "تسييس النفط" يعمّق حالة اللايقين لدى الشركاء الدوليين والمستوردين الرئيسيين، ويؤدي إلى ضغوط إضافية على الاقتصاد الليبي عبر خسائر التصدير، وتكاليف إعادة تشغيل الحقول، وارتفاع كلفة التمويل العمومي. (حسين، 2022)

المطلب الثاني: آليات تأثير الأزمة السياسية الليبية في قطاع النفط

انعكست الأزمة السياسية الليبية بعمق على البنية الاقتصادية للدولة، ولا سيما على قطاع النفط الذي يُمثل عماد الاقتصاد الوطني ومصدر الإيرادات الرئيس.

الفرع الأول: عسكرة الفضاء النفطي والانقسام المؤسسي على الشرعية النفطية

توضح دراسات الاقتصاد السياسي للحرب الأهلية في ليبيا أن الكثير من الميليشيات والكيانات المسلحة سعت إلى تمويل نشاطها من خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية، وفي مقدمتها الحقول والموانئ النفطية، أو على الأقل التموقع في محيطها الجغرافي. وقد أدى ذلك إلى عسكرة الفضاء النفطي، بحيث أصبح الوصول إلى المنشآت وعمليات التشغيل والإمداد مرهونا بخرائط الولاءات العسكرية والتحالفات المحلية، ما زاد من تكلفة الإنتاج والمخاطر التشغيلية، هذه العسكرة أفرزت ما يشبه "اقتصاد الحرب" القائم على مقايضة الأمن المحلي والامتيازات السياسية بحصة غير مباشرة من الريع النفطي، سواء عبر الرواتب، عقود

الحماية، أو النفاذ إلى شبكات الاستيراد والاعتمادات المصرفية المرتبطة بإيرادات النفط. ونتيجة لذلك، تعمقت المصالح الريعية للفصائل المسلحة في استمرار حالة اللااستقرار، إذ يضعف أي توحيد فعلي للمؤسسات وقدر أكبر من الشفافية قدرتها على استخدام النفط كورقة ضغط تفاوضية. كما أدّى وجود حكومات وبرلمانات موازية إلى نزاعات متكررة حول شرعية العقود النفطية، والتصرف في العائدات، وتوجيه المدفوعات إلى مؤسسات بعينها، ما خلق حالة ضبابية قانونية واقتصادية أثرت سلبا في ثقة الشركات الدولية. وعلى الرغم من حفاظ المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس على اعتراف المجتمع الدولي كجهة وحيدة مخولة قانونيا بالتصدير، إلا أن محاولات موازية ظهرت في الشرق لتسويق النفط أو التأثير في مسارات دفع الإيرادات. حيث أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن تجزئة المؤسسات المالية والنفطية ساهمت في تضارب السياسات المالية، واختلال أولويات الإنفاق، وتضخم كتلة الأجور، في ظل غياب إطار موحد لإدارة العائدات النفطية وتخصيصها بين الاستثمار والإنفاق الجاري. كما تبرز دراسات أن هذا الانقسام قوّض إمكانية اعتماد قواعد مالية طويلة الأجل (كصناديق سيادية مستقلة) قادرة على امتصاص صدمات الإغلاقات وتقلبات الأسعار، ما جعل الميزانية العامة رهينة مباشرة لمستوى الإنتاج الشهري. (مرزا، 2012)

الفرع الثاني: انعكاسات تطور الأزمة على بنية الريع النفطي

بينت البيانات الزمنية أن معظم الانخفاضات الحادة في إنتاج النفط الليبي منذ 2011 ارتبطت بأحداث سياسية أو عسكرية نوعية، وانعكست هذه الأزمة على بنية الريع النفطي الليبي من خلال:

أولا: هشاشة العقد الريعي وتآكل شرعية الدولة

إن شرعية الدولة الريعية تقوم على قدرتها على تحويل الريع الخارجي إلى توزيعات اجتماعية واقتصادية مستقرة، غير خاضعة في المدى القصير للضرائب المباشرة. بينما في الحالة الليبية، أدى تذبذب الإيرادات بفعل الإغلاقات إلى تعثر الدولة في الإيفاء بالتزاماتها الأساسية، مثل الأجور والدعم، ما أضعف العقد الضمني بين الدولة والمواطن، وفتح المجال لفاعلين محليين لاستبدال الدولة في تقديم بعض الخدمات مقابل الولاء السياسي أو العسكري. كما وضحت تحاليل حديثة حول "ما بعد وفرة النفط" في ليبيا أن استمرار التجزئة المؤسسية والصراع على الريع يفضي إلى مسار مزدوج: من جهة، الاعتماد المتواصل على النفط لتجنب الانهيار المالي؛ ومن جهة أخرى، عجز بنيوي عن توظيف هذا الريع في بناء مؤسسات قادرة على تجاوز منطق الغنيمة. وبذلك يتحول النفط إلى عامل يعمّق هشاشة الدولة بدلا من أن يعزز قدرتها على إعادة بناء شرعيتها بعد**(atlanticcouncil, 2017)**

ثانيا: إطالة أمد الأزمة وتقويض فرص التسوية

أظهرت دراسات عن "تدويل الأزمة الليبية" أن الإغراء الريعي للنفط جذب فاعلين إقليميين ودوليين لدعم أطراف متنافسة، سواء عبر الدعم العسكري أو السياسي، بهدف تأمين نفوذ في مستقبل التعاقدات النفطية وإدارة خطوط الإمداد إلى أوروبا وأفريقيا. حيث لم يعد النزاع محكوما فقط بحسابات داخلية، بل تشابك مع رهانات جيوسياسية أوسع، ما جعل تسوية الصراع أكثر تعقيدا وأطول زمنا، خاصة في ظل غياب إطار وطني جامع لإدارة الثروة النفطية. (Del Prete, 2023)

المبحث الثالث

تحليل الإيرادات النفطية والاقتصاد الكلي

تشكل الإيرادات النفطية عماد الاقتصاد الليبي، حيث تمثل نحو 90-97% من إيرادات الحكومة و93% من الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار النفطية. يعتمد النمو الاقتصادي الكلي في ليبيا بشكل أساسي على قطاع الهيدروكربونات، مع تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي. تتسم البيانات الإحصائية بتقلبات حادة ناتجة عن النزاعات السياسية والحروب الأهلية، خاصة في السنوات 2011-2020.

المطلب الأول: الإنتاج والإيرادات النفطية في ليبيا

إن الإيرادات النفطية في ليبيا تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يعتمد الناتج المحلي الإجمالي بصورة شبه تامة على العائدات المتأتية من قطاع النفط والغاز.

الفرع الأول: اتجاهات الإنتاج النفطي في ليبيا

شهد الإنتاج النفطي الليبي تحولات حادة بين فترات استقرار وازدهار كانت قبل حدوث الأزمة السياسية في 2011 وانهيار شديد مع الأزمة السياسية، ثم تعاف متذبذب وصولا إلى قفزة نوعية في 2025. والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج النفطي الليبي منذ ما قبل الأزمة السياسية إلى غاية سنة 2005. (Bank, 2022)

السنة	متوسط الإنتاج)مليون برميل/يوم(	ملاحظات رئيسية
2010	1.60	استقرار نسبي قبل الأزمة السياسية
2011	≈0.3	انهيار كارثي
2015	0.40	أدنى مستوى بعد2011
2017	0.63	بدايات استعادة السيطرة
2019	1.14	ارتفاع قوي
2020	0.68	انخفاض حاد بسبب الانقسام
2021	1.10	تعاف مع حكومة الوحدة الوطنية
2023	1.18	تحسن تدريجي
2025	1.37	أعلى إنتاج منذ 12سنة

جدول (01): تطور متوسط الإنتاج النفطي الليبي (2007-2025) بالمليون برميل/ يوميا (WB، 2025)

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه قبل سنة 2011، حافظت ليبيا على إنتاج مستقر نسبيا مدفوعا بتحسن بيئة الاستثمار ودخول شركات نفط كبرى، إضافة إلى استفادتها من موجة الأسعار العالمية المرتفعة آنذاك، في ظل أسعار تجاوزت 140 دولارا للبرميل، وهو ما اعتبر آنذاك قمة تاريخية في حجم العوائد النفطية قبل أن تستمر مستويات إنتاج تقارب 1.6 مليون برميل يوميا سنة 2010 رغم أثر الأزمة المالية العالمية على الأسعار. ومع اندلاع الأزمة السياسية والعسكرية في 2011، تعرض القطاع لصدمة حادة تمثلت في انهيار الإنتاج من حوالي 1.6 مليون برميل يوميا إلى نحو 7 آلاف برميل يوميا في أغسطس من نفس السنة، أي انخفاض يقارب 99.6٪ عن المستويات المعتادة. وكان ذلك نتيجة تداخل عوامل أمنية ومؤسسية، من إغلاقات طوعية

للحقول، واستيلاء جماعات مسلحة على مواقع الإنتاج، وتوقف الموانئ عن التصدير، وهروب الكوادر الفنية، وتضرر البنية التحتية، ما أدى عمليا إلى توقف شبه كامل للصادرات النفطية لفترة وجيزة وفقدان جزء كبير من الإيرادات.

وفي 2012–2013؛ سمح استقرار أمني نسبي ببدء مرحلة تعاف جزئي، فعاد الإنتاج إلى نطاق 1.0–1.4 مليون برميل يومياً، واستأنفت الشركات الأجنبية نشاطها واستعادت المؤسسة الوطنية للنفط السيطرة على معظم الحقول، ما أعاد تدفق الإيرادات ومنح الاقتصاد "نفساً" مؤقتا رغم بقاء الإنتاج دون مستويات ما قبل 2011. لكن ابتداء من 2014، أدّى الانقسام المؤسسي ووجود حكومتين متنافستين إلى مرحلة طويلة من التذبذب الحاد.

وفي الفترة الممتدة (2014–2020)، تخللتها فترات هبوط حاد للإنتاج إلى حدود 300 ألف برميل يوميا في بعض الأشهر، وأخرى ارتفع فيها إلى أكثر من مليون برميل يوميا، فاستقر المتوسط خلال هذه السنوات بين 0.6 و0.8 مليون برميل يوميا فقط، ما يعني أقل من نصف مستويات ما قبل الأزمة، مع خسارة مليارات الدولارات من الإيرادات واستمرار العجوزات المالية والتضخم وضعف الخدمات العامة.

ومع اتفاق وقف إطلاق النار في أواخر 2020 وتشكيل حكومة وحدة وطنية في 2021، بدأت مرحلة تعاف تدريجي جديدة؛ إذ ارتفع الإنتاج إلى نحو 1.0–1.2 مليون برميل يوميا في 2021، وظل في نطاق 1.0–1.15 مليون برميل يوميا وخلال فترة 2022–2024؛ وفق تقديرات المؤسسات الدولية، رغم استمرار الحاجة إلى صيانة واسعة للبنية التحتية النفطية. وفي سنة 2025 تحقق تحول نوعي؛ إذ تراوح متوسط الإنتاج السنوي بين 1.30 و1.37 مليون برميل يوميا، وبلغ في ديسمبر حوالي 1.311 مليون برميل يوميا، مع إجمالي سنوي يقارب 501 مليون برميل، وهو أعلى متوسط إنتاج منذ 2013 وأعلى مستوى خلال 12 سنة، ما جعل 2025 تقدم رسميا بوصفها سنة "قمة الإنتاج" الجديدة مع توقعات بمزيد من الارتفاع إذا استمر الاستقرار السياسي والأمني.

الفرع الثاني: هيكل الإيرادات النفطية ومصادرها في ليبيا

إن هيكل الإيرادات النفطية في ليبيا يقوم أساسا على عائدات مبيعات الخام، إضافة إلى الإتاوات والضرائب على عقود الامتياز، مع مساهمة أقل لعائدات الغاز ورسوم النقل والتكرير، حيث تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بتحويل هذه المداخيل بالعملة الصعبة إلى مصرف ليبيا المركزي الذي يمول عبرها الميزانية العامة والالتزامات الخارجية والواردات. وتعكس حصة النفط التي تتراوح بين 90–98٪ من إجمالي الإيرادات العامة ضعف القاعدة الضريبية المحلية وقصور تعبئة الموارد غير النفطية. ومن خلال الجدول الموالي نستكشف هيكل الإيرادات النفطية قبل حدوث الأزمة السياسية الليبية إلى غاية اليوم مرورا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. **(Corporation, 2023)**

السنة	الإنتاج)مليون برميل/يوم(	متوسط السعر)دولار/برميل(	الإيرادات)مليار دولار(
2010	1.60	79	~42.9
2011	≈0.3	65	~7.1
2015	0.40	49	~7.2

2017	0.63	51	~11.7
2019	1.14	64	~26.6
2020	0.68	41	~10.2
2021	1.10	68	~27.3
2023	1.18	80	~34.6
2025	1.37	**78**	**21.9**

جدول (02): تطور الإيرادات النفطية الليبية وعلاقتها بالإنتاج والأسعار (2007-2025) (NOC، 2026)

من قراءتنا للجدول يمكننا القول أنه خلال الفترة السابقة لعام 2011، استفادت ليبيا من مزيج بين إنتاج مرتفع نسبيا (1.6 مليون برميل/يوم) وأسعار عالمية مرتفعة، ما رفع الإيرادات النفطية إلى حدود 40–50 مليار دولار سنويا، مع تراكم احتياطيات تجاوزت 150 مليار دولار وإمكانية تمويل الإنفاق والاستثمار دون مديونية خارجية. غير أن سنة 2011 مثّلت نقطة انعطاف حادة؛ إذ أدى انهيار الإنتاج إلى مستويات شبه صفرية في بعض الأشهر إلى تراجع الإيرادات إلى نحو 10–15 مليار دولار فقط، بما يعادل انخفاضا يقارب ثلثي إيرادات 2010، وكانت بداية أزمة مالية واقتصادية ممتدة. في الفترة 2012–2020، تذبذبت الإيرادات بشكل حاد تبعا لتقلبات الإنتاج والأسعار؛ فعرفت 2012–2013 تعافيا مؤقتا بإيرادات تقارب 37–50 مليار دولار، قبل أن تدخل البلاد في مرحلة الانقسام المؤسسي والإغلاقات المتكررة، ما خفض الإيرادات في 2014 إلى نحو 15–20 مليار دولار، ثم إلى أدنى مستوياتها (3–7 مليارات) في 2015–2016 مع تراجع الإنتاج والأسعار معا. وعلى الرغم من تحسن تدريجي بين 2017 و2019 رفعت الإيرادات إلى حدود 20–25 مليار دولار، فإن صدمة 2020 المرتبطة بالجائحة واستمرار الإغلاقات أعادت الإيرادات إلى مستوى لا يتجاوز 8–12 مليار دولار. ابتداء من 2021، ومع توقف إطلاق النار وتشكيل حكومة وحدة وطنية، دخلت الإيرادات النفطية في مسار تعاف مستدام نسبيا؛ إذ تراوح الإنتاج بين 1.05 و1.18 مليون برميل/يوم وبلغت الإيرادات نحو 15–18 مليار دولار في 2021–2022، ثم نحو 20–22 مليار دولار في 2023–2024 مع استمرار تحسن الأسعار العالمية. وبلغ هذا المسار ذروته في 2025، حيث ارتفع متوسط الإنتاج إلى حوالي 1.30–1.37 مليون برميل/يوم، وبلغت الإيرادات النفطية الكلية قرابة 21.9 مليار دولار، منها 9.4 مليارات في النصف الأول و14.65 مليارا في الأشهر التسعة الأولى، مع إيراد شهري في ديسمبر يناهز 1.349 مليار دولار، إضافة إلى إيرادات من الإتاوات والضرائب على الامتيازات قدرها 3.268 مليارات دولار وإيداع مبالغ في حساب سيادي، بما يعكس عودة قوية لقدرة القطاع على توليد الموارد مع بقاء هشاشة الاقتصاد أمام أي صدمة مستقبلية في الإنتاج أو الأسعار.

المطلب الثاني: تأثير الإيرادات النفطية على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تعتبر الإيرادات النفطية من أهم العوامل المحددة لأداء الاقتصاد الكلي في الدول الريعية، إذ ترتبط مباشرة بمستويات النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، والتوازن الخارجي.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

يمثل النفط وحده حوالي**80–60** ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الليبي في معظم السنوات، وتتحدد نسبة النمو الكلي بشكل أساسي بتطور القطاع النفطي والجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 2007 إلى غاية سنة 2025.

السنة	الناتج المحلي)مليار دولار -تقديري(	معدل النمو (%)	المحرك الرئيسي
2010	~88	+2.3	تعاف أسعار قوي
2011	~33	**-62.0**	**انهيار كارثي في الإنتاج**
2015	~48	**-16.2**	تراجع إنتاج وأسعار حادان
2017	~45	+6.4	بدايات التعافي التدريجي
2018	~50	+10.3	تحسن متسارع في الإنتاج
2019	~54	+7.1	ارتفاع الإنتاج والإيرادات
2020	~53	**-1.2**	كوفيد 19-والانقسام المستمر
2021	~60	+12.5	حكومة الوحدة الوطنية
2023	~68	+6.8	استقرار مستدام
2025	**~75**	**+13.3**	**أعلى إنتاج منذ 12سنة**) نمو قطاع نفطي (+17.4%)

جدول (03): تطور معدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي (2010-2025) (CBL، 2026)

من خلال هذا الجدول يتضح أن النمو الاقتصادي في ليبيا اتسم بتقلبات حادة، حيث تراوحت معدلاته بين انكماش يفوق 60٪ في 2011 ونمو يتجاوز 100٪ في 2012، بما يعكس ارتباط الاقتصاد الريعي بالتطورات السياسية والأمنية، فسنوات الذروة الإنتاجية قبل الأزمة (سنة2010) اقترنت بنمو موجب في حدود 2.3٪، بينما أدى انهيار الإنتاج في 2011 إلى انكماش يقارب 60–65٪، ثم تحقق تعاف سريع في 2012–2013 مع عودة الإنتاج بمعدلات نمو بين 10–20٪. كما بين الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع من مستويات تقارب 85–88 مليار دولار قبل الأزمة إلى نحو 33 مليار دولار في 2011، ثم عرف تعافيا تدريجيا دون أن يستعيد حتى 2025 ذروة ما قبل 2011، حيث يظل المستوى المقدر لسنة 2025 (حوالي 75 مليار دولار) أدنى بنحو 15٪ من ذروة 2008. وتظهر الفترة 2014–2020 مرحلة طويلة من الكساد، تخللتها سنوات انكماش حاد (-24 إلى -27٪ في 2014، و-10 إلى -20٪ في 2015–2016)، ثم نمو ضعيف نسبيا في 2017–2019، وانكماش إضافي مع جائحة كوفيد-19 والانقسام السياسي في 2020. ورغم العودة التدريجية للنمو الإيجابي بعد 2021، فإن التحسن يظل هشا، إذ يعتمد نمو 2025 القوي المتوقع (+13.3٪) أساسا على توسع القطاع النفطي (+17.4٪) مقابل مساهمة محدودة نسبيا للقطاعات غير النفطية (+6.8٪)، بما يؤكد استمرار الاعتماد الأحادي على النفط واستمرار تعرض الاقتصاد الكلي لصدمات هذا القطاع.

الفرع الثاني: الموازنة العامة والعجز المالي

تمثل الإيرادات النفطية 90- 98 ٪ من إجمالي الإيرادات العامة في ليبيا مما يجعل الموازنة العامة جد حساسة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية والجدول الموالي يوضح ذلك:

السنة	الإيرادات)مليارد(.	الإنفاق)مليارد(.	الفائض/العجز)مليارد(.
2010	~43	~38	**+5**
2011	~7	~25	**-18**
2015	~7	~28	**-21**
2017	~12	~22	**-10**
2019	~27	~30	**-3**
2020	~10	~25	**-15**
2021	~27	~28	**-1**
2023	~35	~36	**-1**
2025	**~22**	**~26**	**-4**

جدول (03): تطور الموازنة العامة والعجز المالي الليبي (2010-2025) (مليار دولار) (MOF، 2026)

تظهر بيانات الموازنة العامة الليبية خلال الفترة 2010–2025 انتقالا حادا من مرحلة فوائض ريعية مرتفعة إلى مراحل عجز مزمنة وضاغطة على الاستقرار المالي. فقد عرفت سنة 2010 وما قبلها بـ "الفترة الذهبية"، حيث حققت الموازنة فوائض معتبرة بما يناهز 30 مليار دولار (حوالي ثلث الناتج)، وهو مستوى يعكس أثر الطفرة السعرية للنفط أكثر مما يعكس متانة هيكلية للمالية العامة. في حين كان عام 2011 نقطة انعطاف حادة بتحول الفائض إلى عجز كبير يناهز 18 مليار دولار في سنة واحدة، ثم تلت ذلك "الأعوام السوداء" 2015–2016 بعجوزات قاربت 19–21 مليار دولار (نحو نصف الناتج المحلي)، في ظل إنفاق مرتفع على الأجور والدعم والعمليات الأمنية دون قاعدة إيرادات كافية. جرى تمويل هذه العجوزات عبر استنزاف سريع للاحتياطيات الخارجية، والاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي، وتراكم التزامات غير مدفوعة، بما زاد الكتلة النقدية والضغوط التضخمية. ورغم بدء مسار تعافٍ تدريجي منذ 2017 مع تقلص العجز إلى حدود -5 إلى -15٪ من الناتج بين 2021 و2023، ثم نحو -8٪ في 2024، فإن وضع المالية العامة ما زال هشا، ويظل تحسن موازنة 2025 المرتبط بارتفاع الإيرادات النفطية مشروطا بإصلاحات مؤسسية ومالية أعمق لضمان استدامة الانضباط المالي وعدم تكرار دورات الفوائض والعجز الحادة.

خاتمة:

خلصت نتائج هذا البحث إلى أنّ الأزمة السياسية التي تشهدها ليبيا تمثل المحدد الأساسي لاضطراب الإيرادات النفطية وما يترتب عليها من انعكاسات عميقة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والطاقوي. فقد بين التحليل أن عدم الاستقرار السياسي وتعدد مراكز القرار وتنازع الشرعيات قاد إلى تذبذب مستويات الإنتاج والتصدير النفطي، مما أضعف قدرة الدولة على تعبئة مواردها المالية وتوجيهها نحو أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين حدة الأزمة

السياسية واتساع الاختلالات الماكرو اقتصادية، لاسيما ما يتصل بتفاقم عجز الموازنة، وتدهور قيمة الدينار الليبي، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع ثقة الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين.

كما أوضحت النتائج أن هشاشة الإطار المؤسسي الحاكم لقطاع النفط، وغياب الحوكمة الرشيدة في إدارة العائدات، زاد من حدة التبعية لمصدر دخل وحيد، ما جعل الاقتصاد الوطني رهينا لتقلبات السوق العالمية وصدمات الطلب والعرض في أسواق الطاقة. ومن خلال ذلك، تؤكد الدراسة أن تحقيق التعافي الاقتصادي في ليبيا يستوجب معالجة جذرية للأزمة السياسية عبر تسوية وطنية شاملة تعيد بناء مؤسسات الدولة وتضمن وحدة القرار الاقتصادي.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والطاقوي في ليبيا يظل مرهونا بترسيخ الاستقرار السياسي وتفعيل آليات الحوكمة والشفافية في تسيير القطاع النفطي. كما توصي الدراسة بضرورة اعتماد إستراتيجية تنويع اقتصادي ترتكز على استثمار العائدات النفطية في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية، بما يسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الريعي ويؤسس لاقتصاد وطني أكثر مرونة واستدامة أمام التقلبات الداخلية والخارجية.

قائمة المراجع والمصادر

Administration, E. E. (2022). *Libya country analysis brief: Conflict and oil production volatility*. From U.S. Energy Information Administration (EIA): https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=53419&utm_source=chatgpt.com

atlanticcouncil. (2017). *Libya: From intervention to proxy war*. From Atlantic council: https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/libya-from-intervention-to-proxy-war/

Bank, W. (2022). *Libya Economic Monitor: The Fragile Recovery (Summer 2022).* World Bank Group. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/38045/Libya-Economic-Monitor-Summer-2022.pdf?sequence=1&isAllowed=y

Beblawi, H. &. (1987). he rentier state: Nation, state and integration in the Arab world. *Croom Helm & Istituto Affari Internazionali, 2*. Retrieved from https://www.econbiz.de/Record/the-rentier-state-beblawi-hazem/10000086444

CBL. (2026). *تطور معدلات النمو الإقتصادي والناتج المحلي الخام*. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي . تم الاسترداد من https://cbl.gov.ly/

Collier, P. H. (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford Economic Papers, 56*(4). From https://doi.org/10.1093/oep/gpf064

Corden, W. M. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal*. Retrieved from https://doi.org/10.2307/2232670

Corporation, (. N. (2023). *Monthly production and revenue reports.* Retrieved from https://noc.ly/

Del Prete, D. e. (2023). Firms amid conflict: Performance, production inputs and conflict in Libya. *Journal of Comparative Economics.* Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304387823000986?utm_source=chatgpt.com

Eaton, T. (2018). *Libya's war economy and oil revenue struggles*. Retrieved from Chatham House: https://www.chathamhouse.org/2025/12/escaping-cycle-conflict-libya/02-economic-drivers-conflict-past-present-and-futur

Frankel, J. A. (2010). The natural resource curse: A survey. *National Bureau of Economic Research.* doi:10.3386/w15836

fund, I. M. (2023). *Libya: Selected issues and statistical appendix*. Retrieved from International Monetary fund: https://www.imf.org/en/countries/lby

Fund., I. M. (2025). *Libya – Oil dependency and fiscal outlook. In World Bank Group & IMF reports*. From International Monetary Fund.: https://futures.issafrica.org/blog/2025/Beyond-oil-wealth-Libyas-path-to-institutional-renewal

Mahdavy, H. (1970). *The patterns and problems of economic development in rentier states: The case of Iran.* Routledge: M. A. Cook. Retrieved from https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315000312-31/patterns-problems-economic-development-rentier-states-case-iran

Mezran, K. M. (2017). Libya: From intervention to proxy war. *Atlantic Council*. From https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/libya-from-intervention-to-proxy-war/

MOF. (2026). *تطور الموازنة العامة والعجز المالي الليبي*. طرابلس: وزارة المالية. تم الاسترداد من https://mof.gov.ly/

NOC. (2026). *إجمالي إنتاج ليبيا من النفط الخام خلال 2025*. طرابلس: المؤسسة الوطنية للنفط. (2026).

Sachs, J. D. (2001). The curse of natural resources. *European Economic Review*, 827–838. Retrieved from https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00125-8

WB. (2025). *تطور متوسط الإنتاج النفطي الليبي*. تقرير البنك الدولي. تم الاسترداد من https://www.albankaldawli.org/

أحمد قاسم حسين. (2022). *ليبيا: تحديات الإنتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة* (الإصدار الطبعة الأولى). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

برهان غليون. (1991). *نقد السياسة: الدولة والدين، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991 ، ص 180-185*. بيروت، لبنان: المركز الثقافي العربي.

حازم البيلاوي. (1991). *مفهوم الدولة الريعية في الوطن العربي*. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليمان سامر. (2006). *النظام القوي والدولة الضعيفة: إدارة الأزمة المالية وتحولات الدولة في مصر*. (الإصدار الطبعة الثانية، المجلد 1). الدار للنشر والتوزيع.

علي خضير مرزا. (2012). *ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة*. بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محمد عابد الجابري. (2001). *العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته* (الإصدار الطبعة الخامسة). مركز دراسات الوحدة العربية.